

الزمنية . لأن صيغة المضارع كما سبق ان بينا في الحديث عن تطور اللغة العربية اسبق من صيغة الماضي في اللغات السامية ، وأنه لابد ان يكون قد انقضى وقت طويل على صيغة المضارع قبل ان تعرف السى جوارها صيغة الماضى فلا بد من البحث عن سبب آخر لظهور هذه الصيغة التى هى بالاسماء أشبه منها بالانفعال .

- وقد نستطيع ان نتوصل الى اجابة على هذا التساؤل اذا تحدد لدينا وجه التشابه بين الاسم وصيغة المضارع ، ولقد تكلم النحويون عن أوجه الشبه بين الاسم وصيغة المضارع لكنهم في الحقيقة حدثونا عن أوجه التشابه لاعن علته ، لقد تحدثوا عن مشابهة المضارع للاسم في وقوعه موقعه ، وفي دخول أدوات الاسم عليه ، واحتوا المضارع بالاسم في اعرابه لهذا السبب ، وحاول ابن يعيش ان يرجع علاقة المضارع بالاسم الى كونها علاقة خاصة بالاسم نفسه لا بالزوائد المشتركة فقال : « والمراد انه ضارع الاسماء أى شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهى الهزة والنون والتاء والياء نحو اقومونقومونقوم ويقوم فاعرب لذلك وليست الزوائد هى التى اوجبت له الاعراب ، وانما لما دخلت عليه جعلته على صيغة ضاربهامشابهة للاسم والمشابهة اوجبت له الاعراب » (5) ولكن لماذا قيل المضارع هذه الزوائد حتى اشبه بها الاسم ؟

لقد عقدوا وجها آخر للشبه لعله من الممكن ان يقودنا الى شىء وهو قولهم : ان المضارع يصلح لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما ، ان هذا القول يمكن ان يقودنا الى شىء وهو ان هناك قدرا مشتركا من قيام نوع التعلق (مجيها) هو الذى قاد الى الشبه ، فالاسم لا ينتهى تعلقه بسماءه ، وانما يستمر متعلقا في نفس الوقت بوحدات كثيرة من نوع واحد ، فمحمد اسم يحتوي على وحدات كثيرة لاحمر لها كل منها اسمها محدد وتحديده بشخص معين يحتاج الى قرائن ،

ولكنهم نظروا فوجدوا صيغة اخرى لاتكاد تتحدد بزمن بعينه ، كما أنها لاتلزم صورة بعينها فهى صورة مرنة متحركة ، لم يستطيعوا ان يلزموها الحال لانها لا تختص به وحده ولم يستطيعوا ان يلزموها المستقبل لانها لا تختص به وحده ، كما وجدوا لها طابعا غريبا على طبيعة الفعل كما عرفوا صورته في الماضى ونظروا فوجدوا ان هذه الصيغة اشبه بالاسم منها بالفعل فاشتتوا لها من هذه المشابهة اسماء نسموها المضارع وقالوا « المضارع يشترك فيه الحاضر والمستقبل وسمى مضارعا لانه مضارع الاسماء بدخول السين وسوف للاستقبال (2) ولذلك قبل الاعراب كالاسماء ، وقالوا انه يشبه الاسم من جهات :

اولا انه يصلح لزمانى الحال والاستقبال وهو مبهم فيهما نحو قولك زيد سيقوم وسوف يقوم فيصير مستقبلا لا غير بدخول السين وسوف .

ثانيا انه يقع في مواقع الاسماء ويؤدى معانيها نحو قولك زيد يضرب كما تقول زيد ضارب وتقول في الصفة هذا رجل يضرب ، كما تقول هذا رجل ضارب فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيهما واحد :

ثالثا انه تدخل عليه لام التاكيد التى هى في الاصل للاسم (3) ولذلك فهو يعرب اعراب الاسماء بالرفع والنصب والجرم ما عدأ الجر لانه يتعلق بمقاصد خاصة بالاسم ولم يقل لنا النحويون لم ضارع المضارع الاسم ، (4) كما لم يقولوا لنا لماذا لم توضع صيغ ثابتة لكل من زمانى الحال والاستقبال كما وضعت صيغ ثابتة للماضى ؟

اننا لا يمكن ان نرد عدم تحديد صيغ خاصة للزمنة كما لا يمكن ان نرد مرونة صيغة المضارع ومشابهته للاسم الى عجز العرب عن تحديد الابعاد

(2) شرح المفصل لابن يعيش ج 7 ص 6

(3) نفس المصدر والصفحة

(4) نفس المصدر ج 1 ص 10 ، 11 .

(5) شرح المفصل ج 7 ص 6

والمضارع لا ينتهي نعلته بالفعل عند حد الحال فقط ،
وانما يتعداه الى الاستقبال ، كما ان تحديده بزمن
معين يحتاج الى قرائن .

لقد عرف النحويون الاسم بأنه مادل على
معنى في نفسه غير مقترن بزمن (6) ثم نظروا الى
تقسيمه من ناحية كونه جامدا ، او مشتقا ، مجردا
او مزيدا ، مذكرا او مؤنثا متقوصا او مقصورا او ممدودا
او صحيحا ، مفردا او مثنى ، او مجموعا .

وعرفوا الفعل بأنه مادل على معنى واقترن
بزمن (7) ثم قسموه الى ماضي ومضارع وامر والى
صحيح ومعتل ، والى مجرد ومزيد والى جامد
ومتصرف ، والى متعد ولازم ومن حيث بناؤه للفعل
والمفعول ومن حيث كونه مؤكدا او غير مؤكد .

فكانهم بذلك قد جردوا الاسم من الزمن
تجريدا تاما ، فوقعوا بذلك في كثير من المشاكل منها
هذه المشكلة التي نعالجها وهي مشكلة المضارع .
فهو يتجرد الاسم حقا من الزمن الى هذا الحد ؟ انهم
يذهبون في تقسيماتهم الى خلاف ذلك فهم متفقون مثلا
على ان المصدر اسم لانعل ، ومع ذلك ذهب الكوفيون
الى ان في المصدر اصلا للفعل ودليلهم على ذلك ان
المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان
معين فكما ان المطلق اصل المقيد ، فكذلك المصدر
اصل للفعل « (8) فتراهم هنا لم يكتبوا بان يجعلوا
للاسم علاقة بالزمان وانما جعلوه اكثر صلة بالزمان من
الفعل لان المصدر مطلق والفعل متيد .

وهم يذهبون مثلا الى ان بعض الاسماء يجري
مجري الفعل ويقوم مقامه ، ومن ذلك اسم الفاعل . يقول
سيبويه « هذا باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى
الفعل المضارع في المنعول وفي المعنى فاذا اردت فيه
من المعنى ما اردت في يفعل كان منونا نكرة :

وذلك في قولك هذا ضارب زيدا غدا فمعناه
وعمله هذا يضرب زيدا غدا واذا حدث عن فعل في حين
وقوعه غير منتقطع كان كذلك وذلك قولك هذا ضارب
عبد الله الساعة فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا

الساعة وكان زيد ضاربا اياك فانها يحدث ايضا عن
اتصال فعل في حين وقوعه وكان موانقا زيدا فمعناه
وعمله كقولك كان يضرب اباك ويوافق زيدا فهذا اجري
مجري الفعل المضارع في العمل والمعنى منونا (9) .

ومن ذلك ايضا الفاعل الذي بمنزلة الذي يفعل .
يقول سيبويه « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي
في المعنى وما يعمل فيه » وذلك قولك هذا الضارب
زيدا فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا وعمله
عمله (10) .

ومن ذلك المصادر التي تعمل عمل المضارع
يقول سيبويه « هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل
المضارع في عمله ومعناه » وذلك قولك عجبت من ضرب
زيد فمعناه يضرب زيدا (11) .

نخرج من هذا الى ان الاسم ليس مجردا من
الزمن او معزولا عنه ، وانه هو المشترك مع الفعل
فيه بصورة او باخرى وهذا وجه هام من العلاقة بين
الاثنيين ، على ان هذه الرابطة تقودنا الى مسألة بالغة
الاهمية بالنسبة لموضوعنا وهي ان الذي يشترك فيه
الاسم والفعل هو الزمن المستمر وهذا يضع ايدينا
على مفتاح العلاقة التي ربطت بين الاسم وبين الفعل
المضارع ، وقد نبه سيبويه على هذه العلاقة بطريقة
عكسية في حديثه عن اسم الفاعل في قوله فانها يحدث
ايضا عن « اتصال فعل في حين وقوعه وحتى حين يشبه
الاسم الفعل في حالة الماضي فانه يشبهه من هذا الوجه
وذلك في حالة الفاعل الذي بمنزلة فعل ، فقولنا هذا
الضارب زيدا بمعنى هذا الذي ضرب زيدا ، انما ينظر
فيه هنا الى استمرار هذه الصفة من الفعل اللاصقة
بزيد فهو الذي ضرب زيدا ، وهو الذي ما يزال ضربه
زيدا حقيقة قائمة ومستمرة ، ولاجل ذلك يجوز ان يعامل
هذا الاسم الدال على الفعل الماضي معاملة الاسم الذي
جرى مجرى الفعل المضارع وذلك قولك هما الضاربا
زيد والضاربو عمرو (12) وذلك من ناحية كف النون-
لقد لاحظ العرب اذن وجود علاقة زمنية قوية تربط بين
الصيغة التي تضارع الاسم وتدل على الزمن في الحال
والاستقبال وبين الاسم ، وهذه العلاقة هي علاقة

- (9) سيبويه ج 1 ص 82 .
(10) سيبويه ج 1 ص 93 .
(11) سيبويه ج 1 ص 97 .
(12) سيبويه ج 1 ص 94 .

- (6) شرح ابن عقيل ج 1 ص 4
(7) شرح ابن عقيل ج 1 ص 4
(8) الانصاف للانباري ص 145